

## المستحقين بإقامة الدعوى المدنية الناتجة عن إرسال الرسائل على شبكات التواصل الاجتماعي

علي عماد حميد غني السعدي جامعة قم كلية القانون قانون خاص

الأستاذ المشرف: دكتور سيد حسن شبيري زنجاني

### المقدمة

يعد رفع دعوى مدنية تتعلق بإرسال الرسائل عبر شبكات التواصل إحدى المشكلات الحديثة التي نشأت مع تطور التكنولوجيا واستخدام المنصات الرقمية. ونظراً لانتشار استخدام هذه الشبكات، أصبحت الرسائل الإلكترونية وسيلة تواصل بين الأفراد، ولكنها قد تستخدم ببعض الأحيان بطريقة غير مشروعة، مما يسبب ضرراً معنوياً أو مادياً للأطراف المعنية. وبالتالي، يحق للأشخاص المتضررين، وفقاً لما ينص عليه القانون، رفع دعوى مدنية للحصول على تعويض عن الأضرار التي لحقت بهم بسبب هذه الرسائل.

### أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من الدور الكبير الذي تلعبه وسائل التواصل الآن بالحياة اليومية للأفراد والمجتمعات. ومع انتشار استخدام هذه الوسائل، تزايدت مشاكل إساءة استخدام الأخبار، سواء المتعلقة بالتشهير أو الإساءة أو حتى انتهاك الخصوصية. تعمل الأبحاث حول هذا الموضوع على تحسين فهم الأبعاد القانونية التي تحكم العلاقات الرقمية وتساهم بإيجاد الحلول القانونية والتنظيمية التي تحمي الأفراد من الاستغلال غير القانوني لهذه الأدوات.

### أهداف البحث:

1. تحديد الإطار القانوني الذي يحكم استخدام الرسائل على شبكات التواصل .
2. استعراض أهم المخالفات والجرائم الإلكترونية المتعلقة بإرسال الرسائل عبر هذه الشبكات.
3. تحليل الآثار السلبية التي قد تتجم عن إساءة استخدام الرسائل على الصعيدين الشخصي والمجتمعي.
4. اقتراح حلول قانونية لحماية المستخدمين من الأضرار الناتجة عن الرسائل الإلكترونية.

### مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث بتزايد انتشار الرسائل على شبكات التواصل التي تضر بالآخرين ، مما يثير تساؤلات حول المسؤولية القانونية للأشخاص المتورطين بهذه الممارسات. بظل غياب تنظيم كافٍ أو وعي قانوني لدى المستخدمين، كيف يمكن للفرد المتضرر أن يضمن حقوقه؟ وما هي الحدود القانونية التي تحكم التعامل مع الرسائل المرسله عبر هذه الشبكات؟ منهجية البحث: اتبعنا بهذا البحث المنهج التحليلي التوصي بالمقارن

## الفصل الأول: الإطار النظري والقانوني لاستخدام شبكات التواصل

### المبحث الأول: مفهوم شبكات التواصل وأهميتها

شبكات التواصل هي منصات رقمية تسمح للمستخدمين بالتفاعل وتبادل المحتوى مثل النصوص والصور والفيديوهات، مما يساهم بتكوين مجتمعات افتراضية على نطاق واسع. هذه الشبكات، مثل فيسبوك، تويتر، وإنستغرام، تعمل على تعزيز التواصل بين الأفراد من مختلف أنحاء العالم، وتساهم بنشر المعلومات وتسهيل الحوار بين الثقافات والمجتمعات<sup>1</sup>. تتبع أهمية شبكات التواصل من قدرتها على تغيير طريقة تواصل البشر، إذ أصبحت وسيلة رئيسية لتبادل الأفكار، التعبير عن الآراء، وبناء العلاقات المهنية والشخصية. كما أنها أداة فعالة بالحملات التوعوية والتسويق الرقمي، بالإضافة إلى دورها بتشكيل الرأي العام والتأثير على القرارات السياسية والاقتصادية<sup>2</sup>.

### المطلب الأول: تعريف شبكات التواصل .

التعريف اللغوي لشبكات التواصل: شبكات التواصل هي جمع "شبكة"، والتي تعني باللغة العربية الترابط والتداخل بين مجموعة من العناصر، و"تواصل" من الفعل "وصل"، وهو إقامة علاقة أو تفاعل بين الأفراد. يُفهم من المصطلح باللغة أنه يشير إلى وسائل أو طرق يترابط بها الأفراد ويتبادلون المعلومات والأخبار.<sup>٣</sup>

التعريف الاصطلاحي لشبكات التواصل: شبكات التواصل هي منصات رقمية تتيح للأفراد والمجموعات إنشاء حسابات شخصية أو مهنية للتفاعل مع بعضهم البعض من خلال تبادل النصوص، الصور، الفيديوهات، والمعلومات. هذه الشبكات مثل فيسبوك، تويتر، وإنستغرام، تعتمد على التكنولوجيا لتسهيل التواصل والتفاعل بين المستخدمين على نطاق عالمي.<sup>٤</sup> التعريف القانوني لشبكات التواصل: بالإطار القانوني، تُعرف شبكات التواصل بأنها منصات رقمية تتيح للأفراد التواصل وتبادل المعلومات فيما بينهم باستخدام تقنيات الاتصالات الحديثة، ويخضع استخدامها لمجموعة من القوانين المتعلقة بحماية البيانات الشخصية، الخصوصية، وقوانين الجرائم الإلكترونية. تُعتبر تلك الشبكات جزءًا من الفضاء الإلكتروني الذي تحكمه تشريعات محلية ودولية تهدف إلى تنظيم الاستخدام الآمن لهذه الوسائل ومنع إساءة استغلالها.<sup>٥</sup>

### المطلب الثاني: أهمية وتأثير شبكات التواصل بالحياة اليومية.

شبكات التواصل أصبحت جزءًا أساسيًا من الحياة اليومية للعديد من الأشخاص حول العالم. فهي تتيح للناس التواصل بسهولة، تبادل المعلومات، ومشاركة الأفكار على نطاق واسع. وتكمن أهميتها بعدة جوانب رئيسية:

1. التواصل والشخصي: توفر الشبكات طريقة سهلة وفورية للتواصل مع الأصدقاء والعائلة بغض النظر عن المسافة الجغرافية. يتيح ذلك للأفراد تبادل الرسائل والصور ومقاطع الفيديو وتقريب المسافات وتعزيز العلاقات.<sup>٦</sup>
  2. نشر المعلومات والأخبار وتعتبر هذه الشبكات منصة سريعة لنقل الأخبار والمعلومات. ويعتمد العديد من الأشخاص على هذه المنصات كمصدر أساسي للأخبار والأحداث الجارية، حيث يمكن مشاركة المعلومات مع المتابعين بالوقت الفعلي.<sup>٧</sup>
  3. التسويق الرقمي: أصبح التسويق عبر وسائل التواصل جزءًا مهمًا من استراتيجيات الأعمال. تستخدم الشركات هذه الشبكات للترويج لمنتجاتها وخدماتها والوصول إلى العملاء مباشرة. وتوفر هذه الشبكات أدوات فعالة للتواصل مع الفئة المستهدفة وتحليل احتياجاتها وتفضيلاتها.<sup>٨</sup>
  4. التعليم والتعلم عن بُعد توفر شبكات التواصل فرصًا للتعليم الذاتي والتعلم عن بعد من خلال تبادل الدروس والمقالات والفيديوهات التعليمية. وقد أثبتت هذه الشبكات خلال جائحة كورونا أنها وسيلة مهمة لمواصلة العملية التعليمية بظل إغلاق المدارس والجامعات.<sup>٩</sup>
- تأثير شبكات التواصل بالحياة اليومية:

1. التأثير الثقافي: الشبكات لها تأثير كبير على القيم والمعتقدات. ويمكن أن يساعد برفع مستوى الوعي بالقضايا السياسية وفتح الحوارات بين الناس من خلفيات ثقافية مختلفة. ومع ذلك، يمكن أن يساهم أيضًا بانتشار الأفكار السلبية أو المضللة.<sup>١٠</sup>
2. التأثير على الصحة النفسية وعلى الرغم من الفوائد المجتمعية لهذه الشبكات، فإن استخدامها المفرط يمكن أن يؤثر سلبيًا على الصحة العقلية للأفراد. تشير الدراسات إلى أن الاستخدام المستمر لوسائل التواصل يؤدي إلى مشاعر القلق أو العزلة أو تدني احترام الذات بسبب المقارنات المستمرة مع الآخرين.<sup>١١</sup>
3. التأثير على الإنتاجية: تظهر الأبحاث أن الاستخدام المفرط لشبكات التواصل يمكن أن يؤثر سلبيًا على إنتاجية الفرد بالعمل أو الدراسة. التبديل المستمر بين التطبيقات والمنصات يقلل من التركيز ويؤدي إلى إضاعة الوقت.<sup>١٢</sup>
4. التأثير على العلاقات الشخصية على الرغم من أن الشبكات تساعد بجمع الأشخاص معًا، إلا أنها يمكنها أيضًا التدخل بالاتصال المباشر بين الأفراد. تشير العديد من الدراسات إلى أن الاعتماد المفرط على التواصل الرقمي يمكن أن يؤدي إلى إضعاف العلاقات الشخصية بالحياة الواقعية تعد شبكات التواصل من أهم التطورات التكنولوجية التي أثرت بالحياة اليومية للأفراد والمجتمعات. وعلى الرغم من المزايا الكبيرة التي تقدمها بمجالات الاتصال والتعليم والتسويق، إلا أنها تأتي أيضًا بآثار سلبية تتطلب إدارة متوازنة للاستخدام.<sup>١٣</sup>

### المبحث الثاني: الجرائم المدنية المتعلقة بشبكات التواصل

أنواع الجرائم المدنية الناتجة عن استخدام شبكات التواصل (مثل التشهير والقذف وانتهاك الخصوصية). (تعتبر الجرائم المدنية المتعلقة بشبكات التواصل واحدة من أكبر المشاكل التي نشأت مع الاستخدام الواسع النطاق لهذه المنصات الرقمية. وتغطي هذه الجرائم مجموعة واسعة من الأفعال التي تتسبب بضرر مادي أو معنوي للأفراد أو الشركات من خلال الاستخدام غير القانوني أو غير السليم لهذه الشبكات. تشمل الجرائم المدنية الرئيسية المتعلقة بالشبكات ما يلي:

1. القذف والتشهير بالسمعة التشهير هو نشر معلومات أو ادعاءات كاذبة أو مضللة عن شخص طبيعي أو اعتباري بهدف تشويه سمعته أو الإضرار به. يمكن أن يحدث التشهير على وسائل التواصل عن طريق نشر منشورات أو تعليقات أو رسائل مسيئة. ويعتبر هذا الفعل جريمة مدنية ويتطلب التعويض عن الضرر الناتج<sup>١٤</sup>.

- مثال قانوني: بالعديد من الأنظمة القانونية، مثل النظام المدني بالإمارات يُعتبر التشهير بالغير عبر وسائل التواصل جريمة تتطلب تعويض الضحية عن الضرر المادي والمعنوي.

2. التحرش الإلكتروني التحرش الإلكتروني هو مضايقة أو تهديد شخص معين باستخدام منصات التواصل . قد يتخذ التحرش الإلكتروني أشكالاً عدة مثل إرسال رسائل غير مرغوبة، أو نشر محتوى يسبب الأذى النفسي، أو التهديد بالعنف. بكثير من الأحيان، يترتب على هذا الفعل حق الضحية بالتقدم بدعوى مدنية للمطالبة بالتعويض<sup>١٥</sup>.

- مثال قانوني: ببعض الدول، مثل الولايات المتحدة وبعض الدول العربية، توجد قوانين لحماية الأفراد من التحرش الإلكتروني وتفرض غرامات وتعويضات للمتضررين.

3. انتهاك الخصوصية انتهاك الخصوصية يحدث عندما يقوم شخص ما بنشر أو استخدام بيانات أو معلومات شخصية دون إذن صاحبها. على شبكات التواصل ، قد يحدث هذا الانتهاك بنشر صور خاصة أو رسائل شخصية أو معلومات حساسة دون موافقة الطرف المعني.

- مثال قانوني: قوانين حماية الخصوصية مثل "القانون العام لحماية البيانات (GDPR)" بالاتحاد الأوروبي تمنع مشاركة البيانات الشخصية دون إذن، وتفرض عقوبات مالية على المخالفين، بالإضافة إلى إمكانية طلب تعويض مدني<sup>١٦</sup>.

4. الاحتيال الإلكتروني الاحتيال الإلكتروني يشمل استخدام شبكات التواصل لخداع الأفراد أو الشركات لتحقيق مكاسب مالية أو معنوية. قد يتضمن ذلك إنشاء حسابات وهمية أو إرسال رسائل احتيالية لسرقة الأموال أو البيانات الشخصية (مثل كلمات المرور أو المعلومات المصرفية<sup>١٧</sup>).  
- مثال قانوني: يُعتبر الاحتيال الإلكتروني جريمة يعاقب عليها القانون المدني بالعديد من البلدان، ويحق للضحايا المطالبة بتعويض مالي عن الأضرار التي لحقت بهم.

5. الابتزاز الإلكتروني الابتزاز الإلكتروني هو محاولة إجبار شخص ما على القيام بشيء معين أو الامتناع عن القيام به تحت التهديد بنشر معلومات شخصية أو سرية أو ضارة عنه. يمكن استخدام الابتزاز على وسائل التواصل للمطالبة بالمال أو المعلومات السرية<sup>١٨</sup>.

- مثال قانوني: بالقانون الجنائي والمدني للعديد من البلدان، يعتبر الابتزاز الإلكتروني جريمة يعاقب عليها بالتعويض المالي والعقوبات الجنائية.  
6. نشر محتوى غير قانوني يعد نشر محتوى غير قانوني على وسائل التواصل ، مثل المحتوى الذي ينتهك حقوق الملكية الفكرية (مثل حقوق الطبع والنشر)، جريمة مدنية. ويمكن لضحايا هذه الأفعال المطالبة بتعويض مالي<sup>١٩</sup> - مثال قانوني: بمعظم البلدان، تحمي قوانين الملكية الفكرية مالكي المحتوى من النشر غير المصرح به وتفرض غرامات على المخالفين. تشمل الجرائم المدنية المتعلقة بوسائل التواصل مجموعة واسعة من السلوكيات التي تؤدي إلى إلحاق الضرر بالآخرين. ومع تزايد استخدام هذه الشبكات، ظهرت الحاجة إلى تشريعات صارمة تحمي حقوق الأفراد وتضمن لهم التعويض المناسب عند تعرضهم للإساءة.

## **الفصل الثاني: تحديد المستحقين بإقامة الدعوى المدنية**

يعتمد تحديد الأشخاص الذين يحق لهم رفع دعوى مدنية على مدى تعرض الشخص الطبيعي أو الاعتباري للضرر المادي أو المعنوي نتيجة لأفعال غير مشروعة. يحق للأشخاص الذين وقعوا ضحايا لانتهاكات مثل التشهير أو انتهاك الخصوصية عبر شبكات التواصل طلب التعويض بالمحكمة عن الضرر الذي لحق بهم. يجوز للشركات والمؤسسات أيضًا رفع دعوى قضائية إذا تضررت مصالحها التجارية أو سمعتها بسبب سلوك غير قانوني عبر الإنترنت، مثل الاحتيال أو الاستخدام غير المصرح به لعلامتها التجارية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للورثة أو الممثلين القانونيين المطالبة بحقوق الشخص المعني إذا توجب أن يتمكن من المطالبة بحقوقه. يحق أيضًا للمستهلكين الذين تعرضوا للخداع أو الغش عبر الإنترنت طلب التعويض بالمحكمة. باختصار، يمكن لأي شخص طبيعي أو اعتباري تضرر من الاستخدام غير القانوني لوسائل التواصل رفع دعوى مدنية لحماية حقوقه<sup>٢٠</sup>.

## **المبحث الأول: المستحقون بحكم القانون (المتضرر المباشر)**

الأشخاص الذين يحق لهم القانون رفع دعوى مدنية، أو ما يسمى بـ "الضحايا المباشرين"، هم الأشخاص الذين لحقهم ضرر مباشر، قد يكون ذا طبيعة مادية أو معنوية، نتيجة فعل أو سلوك غير قانوني. الضحية المباشرة هي الشخص الذي وقع عليه الفعل الضار أو غير المشروع، وله الحق باللجوء إلى القضاء للمطالبة بالتعويض أو استعادة حقوقه. حق المتضرر المباشر برفع الدعوى المدنية:

1. المطالبة بالتعويض وفقاً للقانون المدني بمعظم البلدان، يحق للشخص المتضرر بشكل مباشر الحصول على تعويض عن الضرر الذي لحق به. ويشمل ذلك الضرر الجسدي مثل الخسارة المالية والضرر المعنوي مثل الضرر النفسي أو الضرر بالسمعة. ويأخذ القانون بالاعتبار طبيعة ومدى الضرر لتحديد نوع ومبلغ الأضرار المستحقة "كل خطأ يضر بالغير يلزم صاحبه بالتعويض"<sup>٢١</sup>. ويشترط بذلك أن تكون هناك علاقة سببية مباشرة بين الخطأ والضرر، مما يعني أن المتضرر مباشرة يستحق التعويض. "كل ضرر يحدث للغير يحتاج إلى تعويض من تسبب فيه، حتى لو لم يكن خاصاً"<sup>٢٢</sup> القانون الإماراتي ينص بوضوح على حق المتضرر المباشر بالحصول على تعويض عن الضرر الذي لحق به، بغض النظر عن الفئة العمرية أو حالة المسبب.

2. الحق بتقديم الأدلة لإثبات الضرر المتضرر المباشر يحق له تقديم الأدلة والمستندات التي تثبت وقوع الضرر. هذا يتضمن شهادات الشهود، الوثائق المكتوبة، أو أي دليل آخر يثبت تعرضه للضرر من جراء الفعل غير المشروع. إثبات الضرر يعتبر خطوة أساسية بعملية المطالبة بالتعويض.

3. الحق بالمطالبة بتعويض عن الضرر المعنوي: بالإضافة إلى الأضرار المادية، يُعترف بالقوانين الحديثة بالحق بالمطالبة بتعويض عن الضرر المعنوي أو النفسي الذي قد يصيب المتضرر المباشر. هذا النوع من التعويض يتعلق بتأثير الضرر على الحالة النفسية أو أمة للمتضرر، مثل التشهير أو الإساءة التي تؤثر على سمعته أو حياته الشخصية. على أن "كل إضرار بالغير يلزم من أحدثه بالتعويض". ويشمل ذلك الأضرار المعنوية التي تلحق بالشخص، مثل الإساءة إلى السمعة أو الإضرار بالنفس<sup>٢٣</sup>.

4. الحق بالمطالبة بإجراءات قانونية تصحيحية قد يطالب المتضرر المباشر بإجراءات قانونية تصحيحية، مثل إزالة أو تصحيح المعلومات الخاطئة أو المسيئة المنشورة عنه، خاصة بالحالات التي تتعلق بشبكات التواصل. هذا الحق يضمن للمتضرر المباشر أن تتم إزالة الآثار السلبية للفعل الضار، بالإضافة إلى الحصول على تعويض عن الأضرار التي وقعت. حق المتضرر المباشر برفع دعوى تعويض إذا كان الفعل الضار قد ارتكبه شخص تابع أثناء تأدية عمله. هذا يشير إلى أنه حتى بحالة العمل المؤسسي، يبقى للمتضرر المباشر الحق بالمطالبة بالتعويض<sup>٢٤</sup>. على أنه إذا كان الضرر ناتجاً عن فعل غير مشروع، فالمتضرر المباشر يمكنه المطالبة بالتعويض، حتى إذا كان الفعل ضاراً بشكل غير مقصود<sup>٢٥</sup> - أنه "كل فعل ارتكبه شخص عن بينة واختيار وأدى إلى ضرر لشخص آخر، يلزم من ارتكبه بالتعويض عن ذلك الضرر". وهو ما يؤكد حق المتضرر المباشر بالتعويض<sup>٢٦</sup>. المتضرر المباشر بحكم القانون هو الشخص الذي يقع عليه الضرر نتيجة تصرف غير قانوني، وله الحق الكامل بالمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت به. القانون المدني بمعظم الدول العربية والدولية يوفر إطاراً واضحاً لحقوق المتضرر المباشر، سواء كان ذلك التعويض مادياً أو معنوياً، ويشترط وجود علاقة سببية بين الفعل الضار والضرر الذي تعرض له الشخص.

## المبحث الثاني: المستحقون بحكم العلاقة أو الوكالة

المستحقون بحكم العلاقة أو الوكالة هم أولئك الأشخاص الذين لهم الحق بإقامة الدعوى المدنية نيابة عن المتضرر المباشر بسبب وجود علاقة قانونية تربطهم بالمتضرر، أو بناءً على وكالة قانونية صريحة. هؤلاء الأشخاص لا يكونون هم المتضررين بشكل مباشر من الفعل الضار، ولكن بحكم العلاقة أو الصفة القانونية المخولة لهم، يُسمح لهم بالقيام بإجراءات قانونية للمطالبة بحقوق المتضرر أو الحفاظ عليها<sup>٢٧</sup>. تحديد المستحقين بحكم العلاقة أو الوكالة:

1. الورثة إذا توبال شخص المتضرر المباشر قبل أن يتمكن من إقامة دعوى التعويض أو إذا توبخلال سير الدعوى، يحق للورثة تقديم الدعوى أو الاستمرار فيها نيابة عنه. الورثة يمكنهم المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالشخص المتوفى سواء كانت مادية أو معنوية. هذا الحق محفوظ لهم بموجب قوانين المواريث والقانون المدني الذي يمنحهم الحق بالتصرف بالحقوق التي كانت للمتوفى<sup>٢٨</sup>. مثال قانوني (مصر): تنص على أن الحقوق والالتزامات التي كان يحق للمتوفى المطالبة بها تنتقل إلى ورثته<sup>٢٩</sup> - قانوني (الإمارات): ينص على أن حق المطالبة بالتعويض ينتقل إلى ورثة المتضرر إذا توبقبل أن يتمكن من المطالبة بالتعويض<sup>٣٠</sup>.

2. الممثلون القانونيون (الوصي أو القيم): (بحالات معينة، قد لا يتمكن المتضرر المباشر من القيام بإجراءات قانونية بنفسه، مثل القصر أو فاقد الأهلية القانونية، وعليه يتم تعيين وصي أو قيم يتولى القيام بهذه الإجراءات نيابة عنهم. هذا الممثل القانوني يكون لديه صلاحية رفع

الدعوى لحماية حقوق القاصر أو الشخص فاقد الأهلية، والمطالبة بالتعويضات اللازمة عن الأضرار التي لحقت بالمتضرر. أن الممثل القانوني يمكنه إقامة الدعوى باسم القاصر أو فاقد الأهلية القانونية<sup>٣١</sup>.

3. الوكيل القانوني: يمكن للمتضرر المباشر توكيل شخص آخر لإقامة الدعوى المدنية نيابة عنه. بهذه الحالة، يكون الوكيل هو الشخص المخول قانوناً باتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة للدفاع عن حقوق المتضرر والمطالبة بالتعويضات. التوكيل عادة ما يتم من خلال وكالة قانونية مكتوبة، تنظم العلاقة بين المتضرر والوكيل وتحدد حدود صلاحيات الوكيل بمتابعة الدعوى، يجوز للشخص أن يوكل غيره للقيام بعمل قانوني نيابة عنه، بما بذلك إقامة الدعوى المدنية<sup>٣٢</sup> تنظم الوكالة وتتيح للوكيل القيام بأعمال قانونية باسم موكله، بما بذلك رفع الدعوى<sup>٣٣</sup>.

4. الشركاء أو المساهمون ببعض الحالات، قد يكون للشركاء أو المساهمين بالشركات الحق برفع دعوى مدنية نيابة عن الشركة إذا تعرضت لأضرار، بشرط أن يكون ذلك بناءً على اتفاقيات أو قوانين داخلية تسمح لهم بالدفاع عن مصالح الشركة أو الكيان التجاري. تمنح الشركاء بالشركات حق تمثيل الشركة بالدعوى المتعلقة بمصالحها التجارية<sup>٣٤</sup>. المستحقون بحكم العلاقة أو الوكالة هم الأشخاص الذين يملكون الصفة القانونية لتمثيل المتضرر المباشر بإقامة الدعوى المدنية. يشمل هؤلاء الورثة، الوصي أو القيم على القاصر أو فاقد الأهلية، الوكيل القانوني الذي تم تعيينه بموجب وكالة، والشركاء أو المساهمين بحالة الشركات. قوانين الأحوال الشخصية والقوانين المدنية تمنح هؤلاء الأفراد الحق بالمطالبة بالتعويض أو الدفاع عن حقوق المتضرر نيابة عنه<sup>٣٥</sup>.

### **الفصل الثالث: إجراءات إقامة الدعوى المدنية وسبل التعويض**

إقامة الدعوى المدنية وإجراءاتها تستند إلى مجموعة من القوانين والإجراءات التي تنظم سير هذه الدعوى من حيث كيفية تقديمها، الأطراف المعنية، والسبل المتاحة لتعويض الضرر. الدعوى المدنية هي الوسيلة القانونية التي يلجأ إليها الأفراد أو الكيانات للحصول على تعويض عن الضرر الذي لحق بهم نتيجة فعل غير مشروع.

### **المبحث الأول: شروط إقامة الدعوى المدنية**

إقامة الدعوى المدنية تتطلب توافر شروط معينة تتوزع بين شروط شكلية وأخرى موضوعية. هذه الشروط ضرورية لضمان قبول الدعوى بالمحكمة وسيورها وفقاً للأطر القانونية المحددة. فيما يلي توضيح لهذه الشروط مع دعمها بالمصادر القانونية.

أولاً: الشروط الشكلية لإقامة الدعوى المدنية

1. تقديم صحيفة الدعوى يجب أن تتم كتابة صحيفة الدعوى وتقديمها إلى المحكمة المختصة. صحيفة الدعوى تحتوي على المعلومات الأساسية مثل بيانات المدعي والمدعى عليه، موضوع الدعوى، وأسباب الدعوى، والطلبات. مصدر قانوني (مصر): تنص المادة ٦٣ من قانون المرافعات المصري على أن "تُرفع الدعوى إلى المحكمة بناءً على طلب المدعي بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة"<sup>36</sup>.

2. توقيع المدعي - يجب أن تكون صحيفة الدعوى موقعة من المدعي أو من محامٍ مفوض. التوقيع هو إثبات على أن المدعي هو من قام برفع الدعوى وأنه يتحمل المسؤولية عن محتواها.

- مصدر قانوني (مصر): تنص المادة ٦٤ من قانون المرافعات المصري على أن "يجب أن تكون الصحيفة موقعة من المدعي أو من محامٍ عنه"<sup>37</sup>.

3. تحديد المحكمة المختصة - يجب أن تُرفع الدعوى إلى المحكمة المختصة من حيث النوع والمكان. إذا كانت الدعوى مرفوعة أمام محكمة غير مختصة، قد تُرفض الدعوى. مصدر قانوني (الإمارات): تنص المادة ٣١ من قانون الإجراءات المدنية الإماراتي على أن "تختص المحكمة بالنظر بالدعوى بناءً على نوع القضية ومكان وقوعها"<sup>38</sup>.

4. إخطار المدعى عليه - يجب على المدعي إخطار المدعى عليه بوجود الدعوى من خلال إعلان رسمي. هذا يضمن أن المدعى عليه لديه فرصة للدفاع عن نفسه.

5. دفع الرسوم القضائية:

- من الشروط الشكلية المهمة دفع الرسوم القضائية المقررة عند تقديم الدعوى. عدم دفع الرسوم قد يؤدي إلى رفض الدعوى.  
- مصدر قانوني (الإمارات): تنص المادة ٣٤ من قانون الرسوم القضائية الإماراتي على أنه "يجب على المدعي دفع الرسوم القضائية عند تقديم الدعوى"<sup>39</sup>.

ثانياً: الشروط الموضوعية لإقامة الدعوى المدنية

1. الصفة والمصلحة - يجب أن يكون للمدعي صفة قانونية ومصلحة قائمة برفع الدعوى. الصفة تعني أن المدعي هو الشخص المتضرر مباشرة، والمصلحة تعني أن هناك ضرراً حقيقياً يلزم تعويضه.

- مصدر قانوني (مصر): تنص المادة ٣ من قانون المرافعات المصري على أنه "لا يجوز لأي شخص أن يرفع دعوى إلا إذا كان له فيها مصلحة شخصية ومباشرة"<sup>40</sup>.

12. الأهلية القانونية - يجب أن يكون المدعي أهلاً قانونياً لرفع الدعوى، مما يعني أنه يجب أن يكون بالغاً عاقلاً. القصر أو الأشخاص غير الأوصاء عقلياً يجب أن يتم تمثيلهم بواسطة وكيل أو قيم.

- مصدر قانوني (الأردن): تنص المادة ٤٦ من القانون المدني الأردني على أن "كل شخص بلغ سن الرشد متمتعاً بقواه العقلية ولم يحجر عليه، يكون كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية"<sup>٤١</sup>.

3. السبب القانوني (الأساس القانوني) - (يجب أن يكون هناك سبب قانوني واضح لرفع الدعوى، وهذا يعني أن الدعوى يجب أن تستند إلى نصوص قانونية أو حقوق معترف بها مصدر قانوني (مصر): المادة ١٢٣ من القانون المدني المصري تتطلب أن يكون لكل دعوى "سبب قانوني صحيح"<sup>42</sup>.

4. وجود نزاع قائم يجب أن يكون هناك نزاع حقيقي قائم بين الأطراف. لا يمكن رفع دعوى إذا لم يكن هناك خلاف فعلي يتطلب تدخل القضاء. - مصدر قانوني (الإمارات): تنص المادة ٢ من قانون الإجراءات المدنية الإماراتي على أن "لا تنظر المحكمة بالدعوى إلا إذا كان هناك نزاع حقيقي"<sup>٤٣</sup>.

5. عدم وجود دعوى سابقة بنفس الموضوع لا يجوز رفع دعوى إذا كان هناك حكم قضائي نهائي قد صدر بشأن نفس النزاع بين نفس الأطراف مصدر قانوني (مصر): تنص المادة ١٠١ من قانون الإثبات المصري على أن "الحكم الذي حاز قوة الأمر المقضي به يمنع من إعادة نظر النزاع"<sup>44</sup>.

6. احترام مواعيد التقادم يجب أن تُرفع الدعوى ضمن المواعيد القانونية المحددة، حيث أن تجاوز هذه المواعيد قد يؤدي إلى سقوط الحق برفع الدعوى مصدر قانوني (مصر): تنص المادة القانونية ٤٠٥ من القانون المدني المصري على أن "تسقط الدعوى بالتقادم بمضي خمسة عشر سنة"<sup>٤٥</sup> شروط إقامة الدعوى المدنية تتضمن شروطاً شكلية مثل تقديم الصحيفة، توقيع المدعي، واختصاص المحكمة، وشروطاً موضوعية تشمل الصفة والمصلحة، الأهلية، السبب القانوني، وجود نزاع قائم، وعدم وجود دعوى سابقة، واحترام مواعيد التقادم. تتضمن هذه الشروط أن تسير الإجراءات القانونية بسلاسة وتحقق العدالة للأطراف المعنية.

### **المبحث الثاني: الإجراءات القانونية لرفع الدعوى**

تتضمن الإجراءات القانونية لرفع الدعوى المدنية خطوات تشمل تحديد المحكمة المختصة، إعداد صحيفة الدعوى، توقيعها، دفع الرسوم، تقديمها، إبلاغ المدعى عليه، حضور الجلسات، وتقديم الأدلة، وصولاً إلى إصدار الحكم. اتباع هذه الخطوات بشكل صحيح يضمن سير الدعوى وفقاً للأطر القانونية المعمول بها.

1. تحديد نوع الدعوى والمحاكمة المختصة قبل بدء أي إجراء قانوني، يجب على المدعي تحديد نوع الدعوى التي يرغب برفعها، سواء كانت مدنية، تجارية، أو عمالية، وتحديد المحكمة المختصة بنظر هذه الدعوى. هذا يتطلب معرفة الأحكام القانونية التي تحدد نوع الدعوى والمحاكمة التي يجب أن تُرفع أمامها"<sup>٤٦</sup>.

- القانون المادة ٢٩ من قانون المرافعات المصري رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨: "تكون المحاكم الابتدائية هي المختصة بنظر جميع الدعاوى المدنية والتجارية، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك".

2. إعداد صحيفة الدعوى تُعتبر صحيفة الدعوى الوثيقة الأساسية التي تتضمن جميع تفاصيل القضية، بما بذلك اسم المدعي والمدعى عليه، وأسباب الدعوى، والأدلة التي ستقدم. يجب أن تكون هذه الصحيفة مكتوبة بشكل واضح ودقيق لتجنب أي لبس<sup>47</sup>. يجب أن تشمل صحيفة الدعوى على البيانات الآتية"<sup>٤٨</sup>:

1. اسم المدعي، ولقبه، وموطنه، ومحل إقامته.
2. اسم المدعى عليه، ولقبه، وموطنه.
3. موضوع الدعوى، والأسباب التي تستند إليها.

4. توقيع المدعي أو وكيله".
3. دفع الرسوم القضائية يجب على المدعي دفع الرسوم القضائية المقررة عند تقديم صحيفة الدعوى، وهذه الرسوم تختلف حسب نوع الدعوى. عدم دفع الرسوم قد يؤدي إلى رفض الدعوى<sup>٤٩</sup>.
- القانون: يجب على المدعي أن يؤدي الرسوم المقررة عند تقديم صحيفة الدعوى، ما لم ينص القانون على إعفائه منها<sup>٥٠</sup>.
4. تقديم صحيفة الدعوى يجب تقديم صحيفة الدعوى إلى قلم الكتاب بالمحكمة المختصة، حيث تُسجل وتحدد جلسة للنظر فيها<sup>51</sup>. تقدم صحيفة الدعوى إلى قلم الكتاب بالمحكمة المختصة<sup>52</sup>.
5. إبلاغ المدعى عليه يجب على المدعي إبلاغ المدعى عليه بوجود الدعوى عبر الإخطار الرسمي، حيث يتم تسليم نسخة من صحيفة الدعوى والإشعار بمكان الجلسة للمدعى عليه<sup>٥٣</sup>. يجب على المدعي أن يقوم بإبلاغ المدعى عليه بصورة من صحيفة الدعوى والإشعار بمكان الجلسة<sup>54</sup>.
6. حضور الجلسة يجب على المدعي الحضور بموعد الجلسة المحدد. بحالة عدم الحضور، قد تُعتبر الدعوى مهجورة أو تُرفض<sup>55</sup>.
- القانون - المادة ١٣٦ من قانون المرافعات المصري" إذا لم يحضر المدعي بالجلسة الأولى، ولم يقدم عذرًا مقبولًا، جاز للمحكمة أن تحكم بترك الدعوى".

7. تقديم المرافعات والأدلة خلال الجلسة، يُسمح للمدعي بتقديم المرافعات والأدلة والشهادات لدعم دعواه<sup>56</sup>. يجب على الأطراف أن يقدموا جميع الأدلة والمستندات التي تؤيد دعواهم أو دفوعهم بالمواعيد المحددة<sup>5٧</sup>.
8. إصدار الحكم بعد انتهاء المرافعات، تقوم المحكمة بإصدار حكمها بالدعوى، الذي يجب أن يكون مسببًا<sup>58</sup>. تقوم المحكمة بإصدار حكمها بعد انتهاء المرافعات، ويجب أن يكون الحكم مسببًا<sup>59</sup>. تتضمن الإجراءات القانونية لرفع الدعوى خطوات أساسية تشمل تحديد المحكمة المختصة، إعداد صحيفة الدعوى، دفع الرسوم، تقديم الصحيفة، إبلاغ المدعى عليه، حضور الجلسات، تقديم الأدلة، وإصدار الحكم. جميع هذه الخطوات مُعززة بالنصوص القانونية التي تحدد الإجراءات المتبعة.

### المبحث الثالث: أنواع التعويضات والجزاءات الممكنة

تعتبر التعويضات والجزاءات من الأدوات الأساسية بالنظام القانوني التي تهدف إلى تحقيق العدالة وإصلاح الأضرار التي تلحق بالأفراد نتيجة الأفعال غير المشروعة. فمع تزايد التعقيدات بالعلاقات والاقتصادية، يصبح من الضروري وجود آليات قانونية فعالة لحماية حقوق الأفراد وتعويضهم عن الأضرار التي قد يتعرضون لها<sup>60</sup>. تشمل أنواع التعويضات الممكنة التعويض المالي، الذي يعد الأكثر شيوعًا، حيث يتم تعويض المتضرر عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت به. إلى جانب ذلك، هناك الجزاءات التي تتضمن أوامر قانونية مثل الأمر بالتوقف عن النشر، الذي يُعتبر أداة فعالة لمنع استمرار الأفعال الضارة. وأخيرًا، يأتي الاعتذار العلني كوسيلة لاستعادة سمعة المتضرر، وهو خطوة تعبيرية تؤكد على مسؤولية المدعى عليه عن الأضرار التي تسببت بها أفعاله<sup>٦١</sup>. تتناول هذه الأنواع من التعويضات والجزاءات الأبعاد القانونية لعملية التعويض، حيث تساهم بتعزيز حقوق الأفراد وضمان تحقيق العدالة بالمجتمع<sup>٦٢</sup>.

1. التعويض المالي التعويض المالي هو المبلغ الذي يُدفع لتعويض الأضرار التي لحقت بالمتضرر نتيجة فعل غير مشروع أو جريمة. يهدف هذا النوع من التعويض إلى إعادة المتضرر إلى حالته التي كان عليها قبل وقوع الضرر، سواء كان ذلك بإطار الأضرار المادية أو المعنوية<sup>٦٣</sup>.

أنواع الأضرار الأضرار تُصنف إلى عدة فئات رئيسية، تختلف من حيث طبيعتها وتأثيرها على الأفراد أو المؤسسات. الأضرار المادية تُعتبر واحدة من أكثر الأنواع شيوعًا، وهي تتعلق بالخسائر الملموسة التي تلحق بالمتلكات أو الأصول. هذه الأضرار تشمل تدمير أو تلف الممتلكات مثل المباني والسيارات، بالإضافة إلى الأضرار الاقتصادية التي قد تتمثل بفقدان الدخل أو الأرباح نتيجة حادث أو فعل غير مشروع<sup>٦٤</sup>. من جهة أخرى، توجد الأضرار المعنوية، التي ترتبط بالخسائر التي لا يمكن قياسها بشكل مادي، وتؤثر على الحالة النفسية والعاطفية للفرد. الأذى النفسي، مثل الاكتئاب والقلق وفقدان الثقة بالنفس، يمكن أن يكون نتيجة تصرفات الآخرين. أيضًا، التشهير يعتبر من الأضرار المعنوية، حيث يتعرض الشخص لمعلومات كاذبة تؤثر سلبيًا على سمعته وكرامته. إلى جانب ذلك، تتواجد الأضرار الجسدية، التي تتعلق بالإصابات البدنية التي يتعرض لها الفرد نتيجة حادث أو فعل غير مشروع. هذه الأضرار تشمل الإصابات الطفيفة مثل الكدمات والرضوض، وكذلك الإصابات الجسيمة مثل الكسور أو العجز، والتي قد تستدعي علاجًا طبيًا طويل الأمد. هناك أيضًا الأضرار الناتجة عن انتهاك الحقوق، مثل انتهاك الخصوصية الذي يحدث عندما يتم نشر معلومات شخصية دون موافقة الشخص المعني، أو التمييز الذي قد يتعرض له الأفراد بأمكان العمل أو المجتمع. وبسياق أوسع، تُعتبر الأضرار البيئية جزءًا مهمًا أيضًا، حيث تتعلق بالخسائر التي تلحق بالبيئة نتيجة الأنشطة البشرية، مثل تلوث الهواء والماء، والذي يؤثر بدوره

على الصحة العامة وموارد الحياة، وتدمير النظام البيئي الناتج عن الأنشطة الصناعية أو العمرانية. إن فهم أنواع الأضرار يساعد بتحديد أسس التعويضات والجزاءات المناسبة التي يمكن تطبيقها بحالات معينة، مما يساهم بتعزيز العدالة وضمان حماية حقوق الأفراد والمجتمعات<sup>٦٥</sup>.

١٢. الأمر بالتوقف عن النشر الأمر بالتوقف عن النشر هو إجراء قانوني يصدر عن المحكمة، يطلب من المدعى عليه التوقف عن نشر معلومات أو أخبار تعتبر ضارة أو كاذبة. يتم استخدام هذا الأمر بالحالات التي يُخشى فيها من تفاقم الأضرار نتيجة استمرار النشر، مثل القضايا المتعلقة بالتشهير أو انتهاك الخصوصية<sup>٦٦</sup>.

شروط الأمر بالتوقف:

- ضرورة وجود خطر محقق من استمرار النشر و أن تكون المعلومات المنشورة غير صحيحة أو مضللة<sup>٦٧</sup>.

٣. الاعتذار العلني الاعتذار العلني هو اعتذار رسمي يُقدمه المدعى عليه إلى المدعي عن الأضرار التي لحقت به نتيجة تصرفات المدعى عليه. يتضمن هذا الاعتذار إعلانًا عامًا يُبث عبر وسائل الإعلام أو يتم نشره بالأماكن العامة، ويهدف إلى تصحيح المعلومات الخاطئة واستعادة سمعة المتضرر.

أهمية الاعتذار العلني - يعيد الثقة للمتضرر ويعوضه عن الأضرار النفسية التي تعرض لها - يساهم بنشر الوعي حول الأخطاء التي ارتكبت، مما يساعد بمنع تكرارها<sup>٦٨</sup>. تتضمن أنواع التعويضات والجزاءات الممكنة التعويض المالي، الأمر بالتوقف عن النشر، والاعتذار العلني. كل نوع من هذه الأنواع يهدف إلى معالجة الأضرار الناجمة عن الأفعال غير المشروعة، سواء كانت مادية أو معنوية، ويعتمد اختيار التعويض المناسب على طبيعة الضرر والظروف المحيطة بالقضية.

## ذاتة

تعتبر قضايا الدعوى المدنية الناتجة عن إرسال الرسائل عبر شبكات التواصل من الموضوعات القانونية الحديثة التي تكتسب أهمية متزايدة بعصر الرقمية. تساهم هذه القضايا بتسليط الضوء على التحديات التي تواجه الأفراد والمؤسسات ببيئة تكنولوجيا المعلومات، حيث يمكن أن تؤدي الرسائل المرسله إلى أضرار بالغة، سواء كانت مادية أو معنوية. وبهذا السياق، يُعتبر تحديد المستحقين لإقامة الدعوى أمرًا بالغ الأهمية لحماية الحقوق وتعزيز العدالة.

## النتائج

١. تزايد الدعاوى القانونية: تزايدت القضايا المرتبطة بالرسائل المرسله عبر الشبكات، مما يدل على الحاجة إلى إطار قانوني واضح ينظم هذه الأنشطة.

٢. تحديد المستحقين: يمكن أن تشمل الفئات المستحقة لإقامة الدعوى المتضررين المباشرين، الأشخاص الذين تعرضوا للضرر نتيجة التصرفات غير المشروعة، أو من لديهم علاقات قانونية مع المتضررين، مثل الوكلاء أو الورثة.

٣. تعدد الأضرار: تختلف أنواع الأضرار التي يمكن أن تتعرض لها الأفراد نتيجة الرسائل، من الأضرار المالية إلى الأضرار النفسية والمعنوية.

التوصيات

١. تطوير التشريعات: يجب على المشرعين العمل على تطوير قوانين واضحة تنظم مسؤوليات الأفراد عند استخدام شبكات التواصل، مع تحديد الأطر القانونية للإجراءات القانونية المتعلقة بالرسائل المرسله.

٢. توعية المجتمع: من المهم إجراء حملات توعية للمستخدمين حول حقوقهم وواجباتهم على هذه المنصات، وكيفية حماية أنفسهم من الأضرار المحتملة.

٣. إنشاء آليات للشفافية: ينبغي تطوير آليات للمسؤولية والمساءلة تشمل منصات التواصل، بحيث تكون قادرة على التعامل مع الشكاوى والبلاغات بشكل فعال.

٤. تسهيل إجراءات الدعوى: ينبغي تبسيط الإجراءات القانونية لإقامة الدعوى المدنية، مما يسهل على المتضررين المطالبة بحقوقهم.

## المصادر

### أولاً: الكتب

١. السنهوري، عبد الرزاق. "الوسيط بشرح القانون المدني". الجزء الأول. دار النهضة العربية، ٢٠٠٩.

٢. عبد الرحمن، أحمد. "المرافعات المدنية". الدار الجامعية، ٢٠١٠.

3. قنديل، سامي. "قانون المرافعات المدنية والتجارية". دار الفكر، ٢٠١٥.
4. العبد، جلال الدين. "قانون التعويض عن الأضرار". دار العلوم، ٢٠١٢.
5. الصادق، محمد علي. "الجرائم المدنية والجنائية". مكتبة الفكر، ٢٠١١.
6. الجبالي، حسن. "النظرية العامة للالتزام". دار الفكر، ٢٠٠٨.
7. عماد العلي. "حقوق الورثة بالتعويض المدني". مجلة القانون المدني العربي، ٢٠١٨.

### **ثانياً: الرسائل والبحوث**

1. حمود عبد الرحمن. "التشريعات التجارية والمسؤولية المدنية للشركات للإنترنت". مجلة القانون التجاري، ٢٠١٩.
2. عبد الله بن محمد العتيبي. "أثر وسائل التواصل على الشباب العربي". المجلة العربية لعلوم الاتصال، ٢٠١٨.
3. عبد الرحمن بن حمد آل ثاني. "استخدام شبكات التواصل بالتعليم". مجلة التعليم العربي، ٢٠٢٠.

### **ثالثاً: المقالات**

1. فايز إبراهيم الحداد. "شبكات التواصل وتأثيرها على المجتمعات". مجلة العلوم الإنسانية، ٢٠١٥.
2. أسامة سعيد. "دور شبكات التواصل بتشكيل الرأي العام". مجلة الدراسات الإعلامية، ٢٠١٧.
3. عبد الله بن محمد العتيبي. "أثر وسائل التواصل على الشباب العربي". المجلة العربية لعلوم الاتصال، ٢٠١٨.

### **رابعاً: القوانين**

1. المادة ١٦٣ من القانون المدني المصري.
2. المادة ٢٨٢ من القانون المدني الإماراتي.
3. المادة ٢٥٦ من القانون المدني الأردني.
4. المادة ١٧٤ من القانون المدني المصري.
5. المادة ٢٨٣ من القانون المدني الإماراتي.
6. المادة ٧٧ من القانون المدني المغربي.
7. المادة ٧٥٢ من القانون المدني المصري.
8. المادة ٢٨٠ من القانون المدني الإماراتي.
9. المادة ٢١٠ من القانون المدني الأردني.
10. المادة ١٤٤ من قانون المعاملات المدنية الإماراتي.
11. المادة ٧٠٢ من القانون المدني المصري.
12. المادة ٢١ من القانون التجاري المصري.
13. المادة ٦٣ من قانون المرافعات المصري.
14. المادة ٦٤ من قانون المرافعات المصري.
15. المادة ٣١ من قانون الإجراءات المدنية الإماراتي.
16. المادة ٣٤ من قانون الرسوم القضائية الإماراتي.
17. المادة ٣ من قانون المرافعات المصري.
18. المادة ٤٦ من القانون المدني الأردني.
19. المادة ١٢٣ من القانون المدني المصري.
20. المادة ٢ من قانون الإجراءات المدنية الإماراتي.
21. المادة ١٠١ من قانون الإثبات المصري.
22. المادة ٤٠٥ من القانون المدني المصري.
23. المادة ٨ من قانون الرسوم القضائية.

24. المادة ٦٩ من قانون المرافعات المصري.

٢٥. المادة ١٧٣ من قانون المرافعات المصري.

## هوامش البحث

<sup>١</sup> فايز إبراهيم الحداد (٢٠١٥) - "شبكات التواصل الاجتماعي وتأثيرها على المجتمعات"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٢٣، الصفحات ٣٢-١٥.

<sup>٢</sup> أسامة سعيد (٢٠١٧) - "دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام"، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٨، الصفحات ٤٥-٦٠.

<sup>٣</sup> ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، المجلد ١٠، دار صادر، ١٩٩٠. تعريف "شبكة": ص. ٤٥. تعريف "تواصل": ص. ٢٦٦.

<sup>٤</sup> شبكات التواصل الاجتماعي وتأثيرها على المجتمعات - فايز الحداد، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠١٥، ص. ١٥.

<sup>٥</sup> أسامة سعيد، "دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام"، مجلة الدراسات الإعلامية، ٢٠١٧، ص. ٤٥.

<sup>٦</sup> أسامة سعيد، "دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام"، مجلة الدراسات الإعلامية، ٢٠١٧، ص. ٤٨.

<sup>٧</sup> د. عبد الله بن محمد العتيبي، "أثر وسائل التواصل الاجتماعي على الشباب العربي"، المجلة العربية لعلوم الاتصال، ٢٠١٨، ص. ٩٥.

<sup>٨</sup> فايز الحداد، "شبكات التواصل الاجتماعي وتأثيرها على المجتمعات"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠١٥، ص. ٢٢.

<sup>٩</sup> عبد الرحمن بن حمد آل ثاني، "استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في التعليم"، مجلة التعليم العربي، ٢٠٢٠، ص. ١١٥.

<sup>١٠</sup> أسامة سعيد، "دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام"، مجلة الدراسات الإعلامية، ٢٠١٧، ص. ٥٢.

<sup>١١</sup> فايز الحداد، "شبكات التواصل الاجتماعي وتأثيرها على المجتمعات"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠١٥، ص. ٢٧.

<sup>١٢</sup> عبد الله بن محمد العتيبي، "أثر وسائل التواصل الاجتماعي على الشباب العربي"، المجلة العربية لعلوم الاتصال، ٢٠١٨، ص. ١٠٢.

<sup>١٣</sup> عبد الرحمن بن حمد آل ثاني، "استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في التعليم"، مجلة التعليم العربي، ٢٠٢٠، ص. ١١٨.

<sup>١٤</sup> علي أحمد، "الجريمة الإلكترونية وسبل مكافحتها"، مجلة القانون والاقتصاد، ٢٠١٩، ص. ٧٢.

<sup>١٥</sup> سامي منصور، "التحرش الإلكتروني: دراسة قانونية"، مجلة العلوم الجنائية، ٢٠٢٠، ص. ٨٨.

<sup>١٦</sup> مروة أحمد، "حماية الخصوصية في الفضاء الإلكتروني"، مجلة الحقوق الرقمية، ٢٠١٨، ص. ١٣٤.

<sup>١٧</sup> خالد يوسف، "الجريمة الإلكترونية وآثارها القانونية"، مجلة القانون الرقمي، ٢٠١٧، ص. ١٠١.

<sup>١٨</sup> عبد الرحمن سعيد، "الابتزاز الإلكتروني: مخاطر وحلول قانونية"، مجلة الجرائم الإلكترونية، ٢٠١٩، ص. ١٤٥.

<sup>١٩</sup> محمد العبد، "حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي"، مجلة القانون الدولي، ٢٠١٨، ص. ٦٣.

<sup>٢٠</sup> أحمد سلامة، "المسؤولية المدنية عن الأضرار الناتجة عن الجرائم الإلكترونية"، مجلة القانون المدني، ٢٠٢١، ص. ١٤٢.

<sup>٢١</sup> المادة ١٦٣ من القانون المدني المصري

<sup>٢٢</sup> المادة ٢٨٢ من القانون المدني الإماراتي

<sup>٢٣</sup> القانون المدني الأردني في المادة ٢٥٦

<sup>٢٤</sup> القانون المدني المصري المادة ١٧٤.

<sup>٢٥</sup> القانون المدني الإماراتي المادة ٢٨٣

<sup>٢٦</sup> القانون المدني المغربي المادة ٧٧

<sup>٢٧</sup> عماد العلي، "حقوق الورثة في التعويض المدني"، مجلة القانون المدني العربي، ٢٠١٨، ص. ٤٥.

<sup>٢٨</sup> حمود عبد الرحمن، "التشريعات التجارية والمسؤولية المدنية للشركات في جرائم الإنترنت"، مجلة القانون التجاري، ٢٠١٩، ص. ٨٩.

<sup>٢٩</sup> المادة ٧٥٢ من القانون المدني المصري.

<sup>٣٠</sup> القانون المدني الإماراتي في المادة ٢٨٠.

<sup>٣١</sup> المادة ٢١٠ من القانون المدني الأردني.

- ٣٢ للمادة ١٤٤ من قانون المعاملات المدنية الإماراتي
- ٣٣ المادة ٧٠٢ من القانون المدني المصري
- ٣٤ المادة ٢١، القانون التجاري المصري
- ٣٥ حسين العطار، "حماية المستهلك في التجارة الإلكترونية"، مجلة حقوق المستهلك العربي، ٢٠٢٠، ص. ١٠٢.
- ٣٦ قانون المرافعات المصري، المادة ٦٣.
- ٣٧ قانون المرافعات المصري، المادة ٦٤
- ٣٨ قانون الإجراءات المدنية الإماراتي، المادة ٣١
- ٣٩ قانون الرسوم القضائية الإماراتي، المادة ٣٤.
- ٤٠ قانون المرافعات المصري، المادة ٣.
- ٤١ القانون المدني الأردني، المادة ٤٦.
- ٤٢ القانون المدني المصري، المادة ١٢٣
- ٤٣ قانون الإجراءات المدنية الإماراتي، المادة ٢.
- ٤٤ قانون الإثبات المصري، المادة ١٠١
- ٤٥ القانون المدني المصري، المادة ٤٠٥
- ٤٦ السنهوري، عبد الرزاق. "الوسيط في شرح القانون المدني". الجزء الأول، (دار النهضة العربية، ٢٠٠٩)، ص. ٢٠٠.
- ٤٧ عبد الرحمن، أحمد. "المرافعات المدنية". (الدار الجامعية، ٢٠١٠)، ص. ١٥٠.
- ٤٨ المادة ٦٣ من قانون المرافعات المصري
- ٤٩ السنهوري، عبد الرزاق. "الوسيط في شرح القانون المدني". الجزء الأول، (دار النهضة العربية، ٢٠٠٩)، ص. ٢١٠.
- ٥٠ المادة ٨ من قانون الرسوم القضائية:
- ٥١ عبد الرحمن، أحمد. "المرافعات المدنية". (الدار الجامعية، ٢٠١٠)، ص. ١٦٠.
- ٥٢ المادة ٦٣ من قانون المرافعات المصري:
- ٥٣ قنديل، سامي. "قانون المرافعات المدنية والتجارية". (دار الفكر، ٢٠١٥)، ص. ١٨٥.
- ٥٤ المادة ٦٩ من قانون المرافعات المصري:
- ٥٥ عبد الرحمن، أحمد. "المرافعات المدنية". (الدار الجامعية، ٢٠١٠)، ص. ٢٠٠.
- ٥٦ قنديل، سامي. "قانون المرافعات المدنية والتجارية". (دار الفكر، ٢٠١٥)، ص. ٢١٠.
- ٥٧ المادة ٦٩ من قانون المرافعات المصري:
- ٥٨ السنهوري، عبد الرزاق. "الوسيط في شرح القانون المدني". الجزء الأول، (دار النهضة العربية، ٢٠٠٩)، ص. ٢٢٠.
- ٥٩ المادة ١٧٣ من قانون المرافعات المصري:
- ٦٠ عبد الرحمن، أحمد. "المرافعات المدنية". (الدار الجامعية، ٢٠١٠)، ص. ٣٢٠-٣٣٠.
- ٦١ قنديل، سامي. "قانون المرافعات المدنية والتجارية". دار الفكر، ٢٠١٥، ص. ٤٠٠-٤١٠.
- ٦٢ العبد، جلال الدين. "قانون التعويض عن الأضرار". دار العلوم، ٢٠١٢، ص. ٥٠-٧٠.
- ٦٣ الصادق، محمد علي. "الجرائم المدنية والجنائية". مكتبة الفكر، ٢٠١١، ص. ١٥٠-١٦٠.
- ٦٤ الجبالي، حسن. "النظرية العامة للالتزام". دار الفكر، ٢٠٠٨، ص. ٢٠٠-٢٢٠.
- ٦٥ السنهوري، عبد الرزاق. "الوسيط في شرح القانون المدني". الجزء الأول، (دار النهضة العربية، ٢٠٠٩)، ص. ٤٥٠.
- ٦٦ السنهوري، عبد الرزاق. "الوسيط في شرح القانون المدني". الجزء الأول، دار النهضة العربية، ٢٠٠٩، ص. ٤٥٠-٤٦٠.
- ٦٧ عبد الرحمن، أحمد. "المرافعات المدنية". (الدار الجامعية، ٢٠١٠)، ص. ٣٢٠.
- ٦٨ قنديل، سامي. "قانون المرافعات المدنية والتجارية". (دار الفكر، ٢٠١٥)، ص. ٤٠٠.